

● أخبار قصيرة



لن نسمح لأوهام الأعداء أن تتحول إلى حقيقة

أكد القائم بأعمال وزارة النفط على قدرات قطاع الطاقة، قائلاً: لن نسمح لأوهام الأعداء أن تصبح واقعاً. وشدد على الدور المحوري لقطاع النفط في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، قائلاً: لن نسمح لأوهام أعداء إيران وحساباتهم الخاطئة أن تتحول إلى حقيقة. وفي رسالة نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي، كتب حميد بورذ: إن صناعة النفط اليوم تبدو أكثر حيوية وعزماً واقتداراً من أي وقت مضى، وتعمل بكل طاقتها من أجل رفعة إيران. وأضاف: بالتوكل على الله، وبدعم من شعبنا، وبالاعتماد على خبرات وكفاءات كوادر قطاع النفط، سنعمل على تسريع عجلة اقتصاد البلاد، ولن نترك مجالاً لأوهام وحسابات أعداء إيران أن تترجم على أرض الواقع.

تعزيز حضور الشركات الإيرانية في الأسواق الإقليمية

عقد مركز تطوير التجارة التكنولوجية ندوة متخصصة بعنوان «السوق الأوزبكية: من التعرف إلى التحرك» في واحة برديس للتكنولوجيا، بهدف تعريف الشركات القائمة على المعرفة والشركات التكنولوجية بفرص السوق الأوزبكية، وبحث متطلبات وتحديات الدخول العملي إلى هذا السوق. وتناولت الندوة الفرص التصديرية المتاحة أمام الشركات القائمة على المعرفة في أوزبكستان، واحتياجات التكنولوجيا والمجالات ذات الأولوية في هذا السوق، كما تعرف المشاركون على متطلبات دخول السوق، بما في ذلك تسجيل الشركات والحصول على التراخيص اللازمة. وفي جانب آخر من الندوة، تمت مناقشة موضوعات من بينها الخدمات اللوجستية، والتحويلات المالية، والتحديات العملية لممارسة النشاط في السوق الأوزبكية. كما تضمنت محاور الندوة التعريف بخدمات دار الابتكار والتكنولوجيا الإيرانية في أوزبكستان، و IHTT، وقدرات هذه المؤسسة على دعم الشركات الإيرانية في مسار دخول السوق الأوزبكية وتوسيع أنشطتها فيها.



خراسان الشمالية تطوّر التجارة مع الصين وتركمانستان

قال مساعد محافظ خراسان الشمالية (شمال شرق) لشؤون التنسيق والاقتصاد: ان توسيع الأسواق المستهدفة وتطوير التجارة الخارجية للمحافظة مدرج على جدول الأعمال. موضحاً أن التواجد في أسواق الصين وتركمانستان، يعد من الخطط المهمة للمحافظة. وأضاف هادي رجائي نيا، أمام اجتماع مجموعة عمل تطوير الصادرات ومجلس تنظيم التبادل الحدودي: ان توسيع الصادرات والتجارة الخارجية بشكل إحدى الأولويات الاستراتيجية لخراسان الشمالية. وتابع: ان الحضور المستمر والهادف في البلدان الهدف عن طريق إيفاد الوفود التجارية والمشاركة في المعارض التخصصية والإفادة من الطاقات التجارية بمهد لتطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة نشاط رجال أعمال المحافظة في الأسواق الأجنبية.

القطاع الخاص يدعو لتسهيل التجارة والاستثمار مع دول المنطقة؛

رفع كفاءة الممرات التجارية؛ بوّابة إيران إلى أسواق أوراسيا



ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول أوراسيا وتعزيز دور القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة والاستثمار

في زيادة قدرتها وكفاءتها، إذ إن تكاليف النقل والقيود المفروضة عليه، ولا سيما على مسار سكك الحديد في أستراليا، لا تزال تؤثر في القدرة التنافسية للسلع الإيرانية في أسواق روسيا وبيلا روسيا، معتبراً تطوير طاقة الموانئ الشمالية والنقل بالسكك الحديد أمراً ضرورياً، مضيفاً: إن الاستخدام الأكثر فاعلية لهذه المسارات يمكن أن يساهم في خفض تكاليف التجارة مع روسيا وسائر دول المنطقة. وشدد قيافه على تعزيز التنسيق بين الأجهزة المعنية باتخاذ القرارات، وزيادة الصلاحيات التنفيذية لمنظمة تنمية التجارة، ومواءمة السياسات النقدية والمصرفية مع احتياجات التجارة الخارجية، واقترح دعوة مدبري تطوير الأعمال في البنوك الروسية إلى إيران لعقد ندوة متخصصة، بهدف بحث الإمكانيات المصرفية والحلول الكفيلة بتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين.

استثمارية مشتركة في دول المنطقة، وقال: إن تطوير الصادرات من دول استثمارات أجنبية أمر صعب، وإذا تم تنفيذ الاستثمارات في هذه المنطقة بالشكل الصحيح، وجرى متابعة هذه العملية بصبر وتخطيط، فيمكن التعويل على نتائجها. وأشار قيافه إلى حجم واردات روسيا، قائلاً: بلغت واردات روسيا في بعض السنوات نحو ٢٨٥ مليار دولار، في حين لا يتجاوز حجم التجارة بين إيران وهذا البلد نحو ٥/٤ مليار دولار. وبالتالي، فإن توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أوجد ظروفًا جديدة للاستفادة من إمكانيات هذا السوق.

زيادة قدرة الممرات التجارية للبلاد

وشدد نائب رئيس غرفة التجارة على ضرورة زيادة قدرة الممرات التجارية في البلاد وكفاءتها، وقال: الممرات التجارية قائمة؛ لكن القضية الرئيسية تتمثل

والتجارة وغرفة التجارة على إعداد قائمة بالخدمات والقدرات التي تتمتع بها الشركات الإيرانية، بما يساهم في تحقيق هدف الوصول إلى تجارة بقيمة مليار دولار مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وإن إرادة إيران لتطوير العلاقات التجارية والفنية مع هذا الاتحاد جادة. وأشار قيافه إلى إمكانيات أسواق دول أوراسيا، وقال: خلال السنوات التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي، لم تتمكن إيران، بسبب تركيزها بصورة أكبر على الأسواق الغربية، من الحصول على حصة متناسبة من أسواق هذه الدول، في حين كانت هناك إمكانيات تجارية كبيرة في مجالات مثل الطاقة والتعدين والسلع الأساسية.

الاستثمار المشترك مكمل لخطط تنمية الصادرات

وأشار نائب رئيس غرفة التجارة إلى قدرة الشركات الإيرانية على تنفيذ مشاريع

إعداد قائمة بالخدمات والقدرات التي تتمتع بها الشركات الإيرانية، بما يساهم في تحقيق هدف الوصول إلى تجارة بقيمة مليار دولار مع الاتحاد الأوراسي

الاستثمار المشترك مكمل لخطط تنمية الصادرات

وأشار نائب رئيس غرفة التجارة إلى قدرة الشركات الإيرانية على تنفيذ مشاريع

الوطن/ أقيم معرض «إينوبوروم بيلاروسيا ٢٠٢٦» بمشاركة شركات ووفود اقتصادية من مختلف الدول، وشكل منصة لإجراء المفاوضات التجارية، وعرض القدرات الصناعية، والتعرف على فرص التعاون بين الناشطين الاقتصاديين من الدول المشاركة في المعرض. وأكدوا الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين، خلال زيارتهم إلى بيلاروسيا ومشاركتهم في المعرض ضرورة تعزيز البنية التحتية التجارية، والتعرف بدقة على قدرات الجانبين، وزيادة دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول أوراسيا.

وقال نائب رئيس غرفة التجارة والصناعات والمناجم والزراعة الإيرانية، في إشارة إلى انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وبيلا روسيا في مينسك: إن ممثلي الحكومات يتابعون القضايا التي تهمهم في إطار اللجان الاقتصادية المشتركة، إلا أن القطاع الخاص يستطيع، على هامش هذه الاجتماعات، تطوير علاقاته مع المؤسسات الاقتصادية، مضيفاً: وفقاً للتجارب، تمكّن العديد من أصحاب الأعمال الإيرانيين من العثور على شركائهم التجاريين عبر هذا المسار، مؤكداً ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول أوراسيا، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة والاستثمار.

ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة

وأشار قدير قيافه إلى تعدد الإمكانيات المتاحة في العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول أوراسيا، معتبراً أن غياب قاعدة بيانات متكاملة حول قدرات واحتياجات الجانبين يمثل أحد عوائق تطوير التجارة، وقال: إن التعرف الدقيق على احتياجات أسواق الجانبين يمكن أن يساهم في تحسين العلاقات التجارية، مضيفاً: بعد عودتنا إلى إيران، نتابع بجدية موضوع الغرفة المشتركة بين إيران وأوراسيا؛ فالهدف الرئيسي للغرفة، بصفتها ممثلة للقطاع الخاص،



خطط حكومية «غير معلنة» لمواجهة العقوبات وتحسين المعيشة

وفي إشارة منه إلى الصعوبات المعيشية التي يواجهها المواطنون، قال: «أعلم تماماً أن التضخم والغلاء قد أثقلا كاهل المواطنين، وأن تراجع القدرة الشرائية يمثل ضغطاً كبيراً عليهم، ولكن هناك جهوداً حثيثة تُبذل حالياً وستظهر آثارها الإيجابية قريباً». واختتم مدني زاده تصريحاته بالقول: «إذا تمكّنّا من إقرار هذا المرسوم الحكومي وتمريضه بشكل نهائي، فإنه سيحمل في طياته الكثير من الأثباء السارة».

في مختلف القطاعات، وبدأنا بالفعل في تنفيذ أجزاء منها». وأوضح وزير الاقتصاد أن بعض الإجراءات والخطط لا يمكن الكشف عنها للرأي العام، مضيفاً: «تماماً كما لا يمكن الإعلان عن الاستراتيجيات والتحركات في القطاع العسكري بشكل علني، فإننا في القطاع الاقتصادي أيضاً لا نكشف عن بعض المسائل؛ لكن العمل جارٍ على قدم وساق خلف الكواليس لتنفيذ برامج وإجراءات متعددة».

الصبر». وفي رده على سؤال حول الحصار الاقتصادي والضغط الأمريكي، أضاف مدني زاده: «لقد أثرت سابقاً إلى أنهم يطلقون الكثير من هذه التصريحات؛ فتارة يزعمون أنهم سيدمرون الاقتصاد الإيراني، وتارة أخرى يدعون تقويض القدرات العسكرية للبلاد. لقد كرروا هذه الأقاويل مراراً وتكراراً دون أن يحققوا أي نتيجة». وأكد قائلاً: «إن اقتصاد البلاد مازال صامداً وقائماً على قدميه. لقد صممنا خطاً تفصيلية وشاملة

أعلن وزير الاقتصاد عن البدء في تنفيذ خطط «غير معلنة» تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وصرح سيد علي مدني زاده، بشأن الخطط الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية والضغط الناجمة عن العقوبات، قائلاً: «إن هذا الملف مدرج على جدول أعمال الحكومة؛ وأرجو أن نتنظر حتى صياغته النهائية لنعلن عن كامل التفاصيل. الأمر يتطلب قليلاً من

١٣ مليون طن من الصادرات و٣/١ مليون طن من الواردات؛

٨ مليارات دولار؛ قيمة التجارة الخارجية في هرمرغان

السلع، مشيراً إلى بذل الجهود لاستمرار حركة التجارة الخارجية عبر جمارك المحافظة بأقل قدر ممكن من التوقف.

في الظروف الصعبة، مؤكداً أن جمارك هرمرغان تواصل، بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة، العمل على تسهيل التجارة ودعم الإنتاج وتأمين

لا يعتمد فقط على البنية التحتية المادية، بل إن الكوادر البشرية المتخصصة والمسؤولة تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على تدفق التجارة

ارتفاع الإيرادات الجمركية بنسبة ٩٧٪

وأعلن المشرف على جمارك محافظة هرمرغان ارتفاع الإيرادات الجمركية بنسبة ٩٧٪ خلال النصف الأول من العام الجاري، موضحاً: أن إيرادات جمارك المحافظة بلغت خلال هذه الفترة مليوناً و١٢٤ ألفاً و٩٩٢ مليار ريال، مقابل ٥٧١ ألفاً و٦١٥ مليار ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مضيفاً: أن هذه الزيادة في الإيرادات، إلى جانب الحجم الكبير للتجارة الخارجية، جاءت نتيجة استمرار الإجراءات الجمركية، وتنفيذ الأعمال الفنية والتقييم، وتحصيل الرسوم والحقوق الجمركية، ومواصلة موظفي جمارك المحافظة أعمالهم بشكل مستمر.

وأشار سعيدي إلى ظروف عمل جمارك المحافظة خلال الأشهر الأخيرة، قائلاً: إن تجربة هذه الفترة أثبتت أن استمرار العمل الجمركي

أن تسجيل هذا المستوى من التجارة جاء في وقت تضرر فيه خلال الأشهر الماضية جزء من مباني ومنشآت البنية التحتية الجمركية في المحافظة جراء ظروف العدوان، إلا أن إجراءات التخليص الجمركي وتقديم الخدمات للناشطين الاقتصاديين لم تتوقف. وبين سعيدي أن موظفي جمارك المحافظةواصلوا العمليات الجمركية من خلال الاستفادة من المساحات البديلة واستمرار الأنشطة الميدانية، للحيلولة دون أن تؤدي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى تعطيل حركة دخول السلع وخروجها، مشيراً إلى أهمية استمرار عمل الجمارك في الظروف الصعبة، قائلاً: إن الجمارك، إلى جانب تنفيذ الإجراءات القانونية، تمثل إحدى الحلقات المهمة في سلسلة التجارة الخارجية، وإن الحفاظ على تدفق السلع ودعم الأنشطة الاقتصادية يكتسب أهمية أكبر في الظروف الطارئة.

الوطن/ قال المشرف على جمارك محافظة هرمرغان: إن الإيرادات الجمركية للمحافظة ارتفعت بنسبة ٩٧٪، مشيراً إلى أنه تم خلال النصف الأول من العام الجاري تصدير واستيراد أكثر من ١٤ مليوناً و٣٧٠ ألف طن من السلع عبر جمارك المحافظة بقيمة تجاوزت ٨ مليارات دولار.

وأوضح حسين سعيدي: أن جمارك هرمرغان سجلت، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الإيراني الجاري، تصدير ١٣ مليوناً و٧٣ ألف طن من السلع بقيمة ٤ مليارات و٦٦ مليون دولار، فيما بلغت الواردات مليوناً و٢٩٨ ألف طن بقيمة ٣ مليارات و٩٨٨ مليون دولار، مضيفاً: أن إجمالي التجارة الخارجية عبر جمارك هرمرغان تجاوز بذلك ١٤ مليوناً و٣٧٠ ألف طن خلال النصف الأول من العام، فيما تخطت قيمة هذه المبادلات ٨ مليارات دولار. وتابع:

